African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 4, 2026
Page No: 169-194
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

The Libyan Crisis: Political and Institutional Fragmentation, External Interventions, and Obstacles to National Reconciliation (2014–2026)

Mohammed Ali Miftah Abdullah *
Political Science Department, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Al Bayda, Libya

الأزمة الليبية: الانقسام السياسي والمؤسسي والتدخلات الخارجية ومعوقات المصالحة الوطنية خلال الفترة من 2014 إلى 2026

محمد علي مفتاح عبد الله *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا

*Corresponding author: Mohammed.miftah@omu.edu.ly

Received: July 28, 2026	Accepted: October 11, 2026	Published: October 24, 2026

Abstract:
This study examines how political and institutional fragmentation interacts with competition over public resources and external involvement to prolong the Libyan crisis between 2014 and 2026, while treating the developments of 2011 as essential background. It asks why political settlements and national elections have repeatedly stalled despite numerous domestic and international initiatives. Using a qualitative descriptive and historical approach, the study analyses the 2015 Libyan Political Agreement, the 2020 ceasefire agreement, UN reports, economic assessments and human rights documentation. It distinguishes political commitments from implementation and measurable effects. The evidence indicates that competing claims to legitimacy, fragmented security authority, rent-dependent institutions and contested electoral guarantees reinforce one another. External actors shape domestic incentives, but their involvement alone does not account for the persistence of the crisis. The study proposes a gradual approach linking an agreed electoral framework to financial and security institutional reform, transitional justice and safeguards for civic participation. Its conclusions are documentary and analytical rather than the results of fieldwork or independent causal measurement.

Keywords: Libya; Political fragmentation; Institutional legitimacy; National reconciliation; Elections; External intervention.

الملخص
تتناول الدراسة تداخل الانقسام السياسي والمؤسسي مع التنافس على الموارد والأدوار الخارجية في إطالة أمد الأزمة الليبية خلال الفترة من 2014 إلى 2026، مع العودة إلى تحولات 2011 بوصفها خلفية تأسيسية، وتنطلق من سؤال رئيسي عن أسباب تعثر التسويات والانتخابات رغم تعدد المبادرات المحلية والدولية، وتعتمد منهجًا وصفيًا تحليليًا ذا امتداد تاريخي، وتحليلًا لوثائق الاتفاق السياسي لعام 2015 ووقف إطلاق النار لعام 2020 وتقارير بعثة الأمم المتحدة والبنك الدولي وتقارير حقوقية، مع الفصل بين الاتفاق السياسي وتنفيذه وآثاره، وتشير النتائج إلى أن تنازع الشرعية بين المؤسسات وتعدد مراكز القوة المسلحة والاعتماد على الموارد الريعية وضعف الضمانات الانتخابية عوامل متفاعلة تحد من فرص التسوية، كما تظهر الوثائق أن التدخلات الخارجية تؤثر في حوافز الأطراف الداخلية، من دون أن تفسر وحدها تعثر المسار السياسي، وتقترح الدراسة مقاربة متدرجة تربط إصلاح القواعد الانتخابية بتوحيد المؤسسات المالية والأمنية وتدابير العدالة والمصالحة وحماية المجال المدني، مع التأكيد أن المقترحات تمثل استنتاجات تحليلية وليست نتائج اختبار ميداني.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية، الانقسام السياسي، الشرعية المؤسسية، المصالحة الوطنية، الانتخابات، التدخلات الخارجية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة

أفرزت التحولات الليبية منذ عام 2011 بيئة سياسية حاولت فيها قوى متعددة الانتقال من نظام شديد المركزية إلى ترتيبات تمثيلية جديدة، غير أن غياب التوافق حول توزيع السلطة وسلاح الجماعات المتنافسة وسرعة التبدل المؤسسي جعل بناء المؤسسات أكثر تعقيدًا من مجرد تنظيم اقتراع أو تشكيل حكومة انتقالية، وقد مثّل تأسيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سنة 2011 اعترافًا دوليًا بالحاجة إلى دعم المؤسسات والعملية السياسية الليبية، من دون أن يحل ذلك محل مسؤولية الفاعلين الليبيين عن التوافق الوطني [1][1].

يتناول هذا البحث المدة 2014 إلى 2026 بوصفها المرحلة التي استقر فيها التنافس بين سلطات ومؤسسات متوازية، مع استحضار أحداث 2011 والانتخابات اللاحقة لفهم جذور الانقسام، وتختلف المشكلة المدروسة عن مجرد تعاقب الحكومات، فهي تتعلق بقدرة الدولة على إصدار قرار عام قابل للتنفيذ على كامل الإقليم وضمان خضوع القوة المسلحة للقواعد المشتركة، وقد أظهرت الوثائق الأممية اللاحقة تكرار الدعوة إلى توحيد المؤسسات والتوافق على قاعدة دستورية وانتخابية، وهو ما يجعل فحص أسباب تعثر تلك الأهداف موضوعًا بحثيًا مستمرًا [2][2][3][3].

أولًا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل المشكلة في تفسير استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي وتداخل الخلافات القانونية والأمنية والاقتصادية معه، على الرغم من الاتفاقات والمبادرات الرامية إلى توحيد المؤسسات وإجراء الانتخابات، ويطرح البحث السؤال الرئيس التالي: كيف أسهم التفاعل بين تنازع الشرعية وتعدد القوى المسلحة والمصالح الاقتصادية والتدخلات الخارجية في استمرار الأزمة الليبية خلال الفترة 2014 إلى 2026، وما المتطلبات المؤسسية الواقعية لتقدم المصالحة الوطنية؟

ويتفرع عن ذلك أربعة تساؤلات: ما الصلة بين التحولات الانتقالية والاختلاف حول شرعية المؤسسات، وكيف ينعكس التعدد الأمني على فرص تنفيذ التسويات، وما حدود الدور الذي أدته المبادرات الأممية والتدخلات الخارجية في تغيير حوافز الأطراف، وكيف يمكن وصل المسار الانتخابي بالمصالحة والعدالة والإصلاح المؤسسي بدل التعامل مع كل منها باعتباره مسارًا منفصلًا؟

ثانيًا: فرضية الدراسة وأهدافها

تفترض الدراسة أن تعثر التسوية الليبية لا يفسر بعامل منفرد، بل بتفاعل تنازع الشرعية المؤسسية واستقلال مراكز القوة المسلحة وتوزيع الموارد العامة مع تأثيرات الدعم والتنافس الخارجي، وتتوقع الفرضية أن تظل الاتفاقات السياسية محدودة الأثر ما لم تقترن بضمانات تنفيذ تتعلق بالأمن والموارد والقواعد الانتخابية والمساءلة ولا تمثل هذه الفرضية اختبارًا إحصائيًا أو ادعاء بإثبات علاقات سببية مستقلة.

تهدف الدراسة إلى توضيح الجذور السياسية والمؤسسية للأزمة، وتتبع المحطات الرئيسية للانقسام منذ 2014، وتحليل العلاقة بين الاقتصاد السياسي والأمن والشرعية، ومراجعة أبرز مسارات التسوية والمصالحة والانتخابات وحدود تنفيذها، ثم وضع متطلبات عملية يمكن أن توجه دراسات لاحقة تتناول برامج الإصلاح أو حالات المصالحة المحلية ببيانات أصلية.

1 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «خلفية عن البعثة وتطور ولايتها».
2 الأمم المتحدة، الأمين العام، «تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، S/2025/792، 5 ديسمبر 2025.
3 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «التقرير الختامي للحوار المُهيكل»، 2026.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثًا: أهمية الدراسة وحدودها ومنهجها

تنبع أهمية الدراسة العلمية من الربط بين مستويات غالبًا ما تعرض منفصلة، هي شرعية المؤسسات والقوة المسلحة والإيرادات العامة والتدخلات الإقليمية والدولية، كما تنبع أهميتها التطبيقية من محاولة التمييز بين النص الاتفاقي والتعهد السياسي والتنفيذ المؤسسي، لأن وجود اتفاق لا يعني بالضرورة تنفيذ مضمونه على الأرض أو تسوية الخلافات بشأن اختصاصات الجهات المختلفة.

يعتمد البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا مع الاستفادة من عرض التسلسل التاريخي للأحداث وتحليل الوثائق الرسمية والأدبيات المتخصصة، وتُستخدم التقارير الأممية وقرارات مجلس الأمن والوثائق الاقتصادية والحقوقية لتحديد ما تثبته المصادر بالفعل، مع التنبيه إلى أن التقارير السياسية تقدم وصفًا ضمن نطاقها وأن تقييماتها لا تحل محل قياسات مستقلة ولا تتضمن الدراسة مقابلات أو مسحًا ميدانيًا أو تقديرًا كميًا للآثار ولذلك تُعرض الاستنتاجات على أنها قراءة وثائقية مشروطة بما أتيح من أدلة [2][4][4][5].

رابعًا: المفاهيم الأساسية وتحليل الانقسام

يقصد بالانقسام السياسي في هذه الدراسة تعدد الجهات التي تدعي حق تمثيل السلطة العامة أو تقرير اتجاهها، بينما يشير الانقسام المؤسسي إلى وجود أجهزة أو مراكز قرار متوازية تختلف في نطاق اختصاصها أو ولائها أو قدرتها على التنفيذ، أما الشرعية فتستخدم هنا بوصفها مفهومًا مركبًا له أبعاد قانونية وإجرائية وتمثيلية ولا يُستنتج توافرها بصورة شاملة من اعتراف طرف خارجي أو استمرار جهة في ممارسة وظائفها.

تدل المصالحة الوطنية على عملية تتعامل مع آثار العنف والانقسام وتفتح إمكان التعايش السياسي والاجتماعي ضمن ترتيبات للمساءلة والإنصاف وضمان عدم التكرار، ويختلف هذا المفهوم عن الصفقة السياسية بين النخب أو توزيع المناصب، كما تختلف الانتخابات عن التسوية إذا أجريت في بيئة لا تتفق الأطراف فيها على القاعدة القانونية والضمانات الأمنية والقبول بنتائجها، وتبرز هذه الفروق في النقاشات الأممية المتعلقة بالعدالة الانتقالية والحوكمة [5][6][6][7].

الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة

تقدم وثيقة الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015 إطارًا أوليًا لفهم محاولة تنظيم السلطات وإدارة الانتقال في لحظة انقسام حاد، وتكمن فائدتها في تحديد الجهات والوظائف والالتزامات التي كان يُراد جمعها داخل ترتيبات مشتركة، غير أن طبيعة الوثيقة بوصفها نصًا اتفاقيًا تجعلها عاجزة عن إثبات التنفيذ بمفردها، وهو ما تعالجه هذه الدراسة بمقارنة منطقها بمراحل سياسية وأمنية لاحقة ومؤشرات استمرار الانقسام [7][8].

تساعد دراسة مؤسسة كارنيغي المنشورة سنة 2025 بشأن اتفاقات تقاسم السلطة في ليبيا على تفسير سبب تعثر الترتيبات الانتقالية التي تعيد توزيع المناصب دون معالجة الحوافز المؤسسية المستقرة، وتقدم قراءة نقدية لمشكلة قصر الأطر الزمنية وغموض بعض الالتزامات، وتستفيد هذه الدراسة من هذه الفكرة في

4 الأمم المتحدة، الأمين العام، «تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، S/2025/792، 5 ديسمبر 2025، مرجع سابق.
5 هيومن رايتس ووتش، «الظلم بحكم التصميم: الحاجة إلى إصلاح شامل للعدالة في ليبيا»، 2 يونيو 2025.
6 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، «إعادة النظر في اتفاقات تقاسم السلطة في ليبيا»، ديسمبر 2025.
7 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الحوار المُهيكل: مسار المصالحة يراجع التوصيات»، 25 مايو 2026.
8 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات، 17 ديسمبر 2015»، النص المنشور.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفصل بين الاتفاق المكتوب وقدرة المؤسسات على تجاوز التعطيل، لكنها لا تتعامل مع القراءة السياسية بوصفها اختبارًا تجريبيًا شاملًا لجميع الأطراف [5][9].

أما تقارير بعثة الأمم المتحدة خلال سنتي 2025 و2026 فتقدم بيانات معاصرة عن الخيارات الانتخابية والخلافات المؤسسية والنقاشات المتعلقة بالأمن والمصالحة، كما تتيح تحديد الفرق بين الدعوة إلى التوافق والالتزام المشترك والتنفيذ الموثق، وتستند الورقة إلى هذه الوثائق في تتبع المسار الزمني، مع الاعتراف بأن الوثيقة الرسمية تصف أنشطة البعثة ونتائج التشاور ضمن مجالها ولا تمثل دليلًا مستقلًا على حصول جميع التغييرات التي تطمح إليها [8][10][2][11][3][12].

وتضيف الدراسات الاقتصادية والحقوقية بعدين مهمين لا يظهران بوضوح عند الاقتصار على النصوص السياسية، إذ يوضح تقييم البنك الدولي صلة الخلافات المؤسساتية بالنشاط الاقتصادي، بينما توثق أعمال هيومن رايتس ووتش تحديات العدالة والحقوق ضمن نطاق تقصيها، وتستفيد الدراسة من الجمع بين هذه الأنواع المتباينة من الأدلة لإظهار أن الاتفاق السياسي لا يمكن تقييمه دون النظر إلى إدارة الموارد والحماية القانونية، مع تجنب تحويل أي تقرير منفرد إلى حكم نهائي على البلاد بأكملها [9][13][4][14].

مستويات التحليل ومؤشرات متابعة التسوية

تتعامل الدراسة مع التسوية على ثلاثة مستويات مترابطة، أولها الاتفاق السياسي الذي يمكن التثبت منه عبر الوثيقة الموقعة أو القرار الصادر، وثانيها التنفيذ المؤسسي الذي يحتاج إلى محاضر وميزانيات وسجلات واجتماعات وإجراءات فعلية، وثالثها النتيجة العامة التي تتطلب بيانات لاحقة عن قدرة المؤسسات على العمل دون ازدواج أو عن انخفاض مستويات العنف أو تحسن ضمانات الحماية، وتنبع أهمية هذا التقسيم من أن الخلط بين هذه المستويات يفضي إلى أحكام متسرعة عن نجاح المبادرات أو فشلها.

فعندما تتضمن مبادرة انتخابية تعهدًا بتوحيد السلطة التنفيذية لا يكفي الاستناد إلى عدد الاجتماعات بوصفه نتيجة توحيد، وإنما ينبغي مقارنة الاختصاصات والقرارات المتعارضة والموازنات المعتمدة قبل المبادرة وبعدها وبالمثل فإن توقيع وقف إطلاق النار يثبت اتفاقًا أمنيًا لكنه لا يغني عن سجلات مراقبة الالتزام والتعامل مع الخروقات وإعادة تشكيل سلاسل القيادة، وتطبق الدراسة هذه الحدود على الوثائق المعتمدة دون أن تدعي امتلاك قواعد بيانات تشغيلية مستقلة [10][15][2][16].

أما المؤشرات المقترحة لمتابعة مسار المصالحة فتشمل وجود إجراءات واضحة لجبر الضرر وتقديم الشكاوى وحماية القضاة والمحامين وتيسير عودة النازحين وفق ترتيبات آمنة، إلى جانب قياس مشاركة النساء والشباب والمناطق المختلفة في مناقشة الحلول ولا تساوي الدراسة بين عدد اللقاءات وبين تحقق المصالحة، لأن الحكم يتطلب معرفة ما إذا كانت الحقوق قد رُدت والالتزامات قد نُفذت وسبل الاعتراض متاحة بعد انتهاء جلسات الحوار [4][17][6][18].

---

9 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، «إعادة النظر في اتفاقات تقاسم السلطة في ليبيا»، ديسمبر 2025، مرجع سابق.

10 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «تقرير اللجنة الاستشارية وتوصياتها»، مايو 2025.

11 الأمم المتحدة، الأمين العام، «تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، S/2025/792، 5 ديسمبر 2025، مرجع سابق.

12 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «التقرير الختامي للحوار المُهيكل»، 2026، مرجع سابق.

13 البنك الدولي، «الآفاق الاقتصادية لليبيا: مسارات النمو المستدام وزيادة الإنتاجية»، 17 ديسمبر 2024.

14 هيومن رايتس ووتش، «الظلم بحكم التصميم: الحاجة إلى إصلاح شامل للعدالة في ليبيا»، 2 يونيو 2025، مرجع سابق.

15 مجلس الأمن، «اتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار في ليبيا»، وثيقة S/2020/1043، أكتوبر 2020.

16 الأمم المتحدة، الأمين العام، «تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، S/2025/792، 5 ديسمبر 2025، مرجع سابق.

17 هيومن رايتس ووتش، «الظلم بحكم التصميم: الحاجة إلى إصلاح شامل للعدالة في ليبيا»، 2 يونيو 2025، مرجع سابق.

18 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الحوار المُهيكل: مسار المصالحة يراجع التوصيات»، 25 مايو 2026، مرجع سابق.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الأول: الجذور التاريخية والمؤسسية للأزمة

1. التحول السياسي بعد عام 2011 وقيود بناء الدولة

أطلقت أحداث 2011 مرحلة انتقالية أعادت طرح سؤال العلاقة بين المؤسسات السياسية والقوة العامة، وقد رافق التدخل الدولي في ذلك العام قرار مجلس الأمن رقم 1973 المتعلق بحماية المدنيين وترتيبات حظر الطيران، لكن نطاق القرار والأهداف المعلنة لا يفسران وحدهما مسار بناء الدولة في السنوات التالية، إذ تدخلت في ذلك خيارات القوى المحلية والصراعات على الإدارة والأمن ومصادر التمويل [11][19].

أصبحت إدارة الانتقال أكثر صعوبة مع اتساع المسافة بين التغيير السياسي وإعادة بناء احتكار قانوني لاستخدام القوة، فالتنظيمات المسلحة التي ساهمت في الصراع اكتسبت حضورًا محليًا ومؤسسيًا متفاوتًا، بينما احتاجت الحكومات المتعاقبة إلى التفاوض معها بشأن الموارد والاختصاصات الأمنية ومن ثم لا يكفي تفسير التعثر بغياب دستور دائم فحسب، بل ينبغي فحص قدرة المؤسسات على إنفاذ القواعد القائمة واحتواء القوة المسلحة ضمن تسلسل مسؤوليات واضح.

2. انتخابات 2012 و2014 وتعدد مراكز الشرعية

أتاحت انتخابات المؤتمر الوطني العام سنة 2012 اختبارًا مبكرًا للتمثيل السياسي بعد تغيير النظام، لكنها لم تنه الخلافات على مسار المرحلة الانتقالية أو طبيعة المؤسسات الأمنية وبعد انتخابات مجلس النواب سنة 2014 تفاقمت النزاعات بشأن اختصاصات السلطات والمسارات القانونية، ورافق ذلك تصاعد في المواجهات المسلحة والاستقطاب بين مؤسسات تعمل من مناطق مختلفة، بما أدى إلى تعقيد العلاقة بين الشرعية الانتخابية والقبول السياسي الفعلي.

تكشف هذه المرحلة أن الانتخابات قد تمنح المؤسسات أساسًا تمثيليًا مهمًا لكنها لا تعالج تلقائيًا التوتر حول القواعد الدستورية وتوزيع الصلاحيات ولهذا يتطلب تقييم التجربتين الفصل بين إجراء الاقتراع وما تلاه من قدرة على ممارسة الاختصاص وبين الاعتراف بوجود مؤسسات من جهة وإمكان التعاون بينها من جهة أخرى، وتُظهر الوثائق التي سبقت اتفاق الصخيرات محاولة إعادة بناء إطار مؤسسي يحول دون استمرار التوازي [7][12][20][21].

3. اتفاق الصخيرات لعام 2015 وحدود التسوية التوافقية

وقّعت أطراف مشاركة في الحوار الليبي الاتفاق السياسي في الصخيرات يوم 17 ديسمبر 2015 في إطار مساعٍ لإنشاء مؤسسات مشتركة، ووضع الاتفاق ترتيبات تتعلق بالمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق والمجلس الأعلى للدولة والعلاقة بالسلطة التشريعية، وتثبت الوثيقة وجود تصميم سياسي وقانوني للتسوية، لكنها لا تقدم بذاتها قياسًا لحجم الالتزام العملي أو لتوحيد المنظومة الأمنية والإدارية خلال السنوات اللاحقة [7][12][22][23].

تبرز هنا مشكلة الفجوة بين التوافق المكتوب وتوزيع السلطة في الواقع، إذ تستطيع الأطراف قبول مبدأ مؤسسي عام مع الاختلاف على تفاصيل التعيين والسيطرة الأمنية والموارد، لذلك يقتضي تقدير أثر الاتفاق

19 مجلس الأمن، القرار 1973 لسنة 2011 بشأن ليبيا، 17 مارس 2011.
20 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات، 17 ديسمبر 2015»، النص المنشور، مرجع سابق.
21 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات»، 17 ديسمبر 2015.
22 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات، 17 ديسمبر 2015»، النص المنشور، مرجع سابق.
23 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات»، 17 ديسمبر 2015، مرجع سابق.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تتبع القرارات والمؤسسات التي نشأت بموجبه، وقياس ما توحد فعليًا من إجراءات وموازنات وسلاسل قيادة، بدل الاكتفاء باعتبار توقيع الوثيقة نهاية لمرحلة الانقسام.

المبحث الثاني: الانقسام السياسي والأمني والاقتصادي

1. ازدواج المؤسسات وحالة الشرعية المتنازع عليها

أدى استمرار السلطات التنفيذية المتنافسة ووجود تشريعات وقرارات لا تحظى بقبول موحد إلى إطالة عمر المرحلة الانتقالية، وقد بيّن تقييم منشور عن اتفاقات تقاسم السلطة في ليبيا أن اختلاف المؤسسات بشأن الحكومة والاختصاصات والمدة الانتقالية يسهم في استمرار أزمة الشرعية، ويجعل الحلول الإجرائية قصيرة الأجل معرضة للتعطل عند أول خلاف على التنفيذ [5][24].

لا يعني الانقسام أن جميع المؤسسات أصبحت مزدوجة أو أن أعمالها اليومية توقفت بالمقدار نفسه، فمستوى الانقسام يختلف بين التشريع والإدارة والقضاء والخدمات والتمويل ولهذا ينبغي في البحث اللاحق تحديد المؤسسة والوظيفة والزمن قبل الحكم على حجم الازدواج، مع التمييز بين الخلاف على قيادة الجهاز وبين استمرار بعض وظائفه داخل الدولة.

2. تعدد القوى المسلحة وأثره في تنفيذ التسويات

ترتبط فرص التسوية السياسية بقدرة المؤسسات على توفير ضمانات أمنية قابلة للتنفيذ، وقد وقّع ممثلو الأطراف العسكرية في أكتوبر 2020 اتفاقًا لوقف إطلاق النار بوساطة أممية ضمن اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وشمل مبادئ السيادة ووحدة الأراضي وترتيبات لوقف الأعمال القتالية، ويمثل هذا الاتفاق أساسًا أمنيًا مهمًا لكنه لا يثبت وحده توحيد القيادة أو انتهاء جميع أشكال الانتشار المسلح أو نجاح برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج [10][25].

يتطلب الإصلاح الأمني التدرج بين وقف العنف وتحديد المسؤوليات والرقابة المدنية على المؤسسات ودمج الأفراد ضمن ضوابط قانونية ولا يستقيم تصوّر مصالحة مستدامة إذا بقيت القدرة على فرض القرار بالقوة مستقلة عن مؤسسات الدولة، كما أن إقصاء مجموعات نافذة من ترتيبات انتقالية من دون معالجة قانونية وأمنية قد يعيد إنتاج الأزمة بدل حلها وهذا يفسر الحاجة إلى وصل المسار السياسي بتدابير أمنية قابلة للقياس والمتابعة.

3. الموارد العامة والاقتصاد السياسي للانقسام

يمنح الاعتماد على إيرادات النفط والإنفاق العام للمؤسسات المالية موقعًا مركزيًا في الصراع على السلطة والموارد، وقد أبرز البنك الدولي في تقييمه للاقتصاد الليبي لعام 2024 أثر أزمة إدارة المصرف المركزي في الإنتاج النفطي والآفاق الاقتصادية، وهو ما يبيّن أن الخلاف السياسي قد يتحول سريعًا إلى اضطراب مالي وإنتاجي يؤثر في الخدمات والقدرة على تمويل المؤسسات [9][26].

تعني هذه الصلة أن التسوية السياسية لا ينبغي أن تُختزل في التوافق على رئاسة الحكومة، بل تحتاج إلى شفافية مالية وموازنة عامة خاضعة لرقابة واضحة وقواعد لمنع ازدواج الإنفاق والتكليف، وإلى ضوابط لتوزيع الموارد بين المناطق من دون خلق قنوات محاصصة جديدة، وتحتاج هذه المقترحات إلى بيانات فعلية عن الموازنات والتنفيذ قبل الحكم على كلفتها وآثارها.

24 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، «إعادة النظر في اتفاقات تقاسم السلطة في ليبيا»، ديسمبر 2025، مرجع سابق.

25 مجلس الأمن، «اتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار في ليبيا»، وثيقة S/2020/1043، أكتوبر 2020، مرجع سابق.

26 البنك الدولي، «الآفاق الاقتصادية لليبيا: مسارات النمو المستدام وزيادة الإنتاجية»، 17 ديسمبر 2024، مرجع سابق.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. أثر الانقسام على الحماية والعدالة والمجال المدني

أورد تقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2025 بشأن نظام العدالة الليبي تحديات تتعلق بالاحتجاز والإجراءات القانونية والتدخلات التي تتعرض لها أجهزة العدالة، بينما عرض التقرير السنوي لعام 2026 استمرار قيود على الفضاء المدني وانتهاكات موثقة ضمن نطاق تغطيته، وتُستخدم هذه المواد هنا لإبراز أهمية المساءلة وسيادة القانون في تصميم المصالحة لا لاستخراج نسبة وطنية تمثل كل المؤسسات أو كل الحوادث [4][13][27][28].

إذا اقتصر الإصلاح على الاتفاق بين القيادات السياسية فإن المتضررين من النزوح والعنف والاحتجاز قد يظلون خارج تسوية لا تتناول حقوقهم وسبل جبر الضرر، ويتطلب المسار الحقوقي ضمانات تتيح الشكاوى والمتابعة وإصلاح مؤسسات العدالة وحماية العاملين فيها، وهو ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المصالحة والقدرة المؤسسية على إنفاذ الحقوق.

المبحث الثالث: التسويات السياسية والمصالحة الوطنية

1. المبادرات الأممية وقيود التوافق

تتابعت مبادرات الأمم المتحدة والحوار الليبي بمستويات متعددة من التمثيل خلال السنوات المدروسة، وقد عرضت اللجنة الاستشارية سنة 2025 خيارات لمعالجة الخلافات الانتخابية التي تعرقل التقدم، ثم تضمّنت خارطة الطريق التي أعلنتها البعثة ثلاثة عناصر مترابطة تتعلق بإطار انتخابي قابل للتطبيق وتوحيد المؤسسات والحوار المجتمعي المنظم، وتُظهر هذه المراحل أن البحث عن حل لا يقتصر على تحديد موعد اقتراع، وإنما يشمل الاتفاق على قواعده والجهات التي تلتزم بنتيجته [2][8][29][30].

تكمن حدود الوساطة في أنها تستطيع تسهيل الحوار وصياغة خيارات وإسناد ترتيبات متابعة، لكنها لا تملك تلقائيًا فرض التوافق على كل الفاعلين أو استبدال المسؤولية الوطنية عن التنفيذ، لذلك ينبغي الفصل بين التقدم في الاجتماعات والبيانات وبين التغيير المؤسسي الذي يمكن رصده، مع أخذ اختلاف مصالح الأطراف والخشية من الخسارة السياسية أو الأمنية أو المالية في الاعتبار.

2. المصالحة المحلية والعدالة الانتقالية

يُظهر النقاش الأممي حول المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان أهمية النظر إلى التجارب المحلية ومشكلات النزوح والاختفاء القسري والتمييز وإصلاح القضاء في سياق واحد، وقد تناول مسار المصالحة ضمن الحوار المُهيكل في مايو 2026 مشروعات وطنية ومحلية وأوجه قصورها، وهو ما يتيح للمحلل استنتاج أن المصالحة تتطلب أدوات متمايزة لمشكلات مختلفة، من دون افتراض أن نموذجًا محليًا واحدًا يصلح تلقائيًا لجميع المناطق [6][31].

يمكن أن تكون التسويات المحلية مدخلًا إلى خفض العنف وإعادة الروابط الاجتماعية إذا ارتبطت بضمانات حقوقية وبمؤسسات تستطيع متابعة الالتزامات، لكنها قد تصبح هشة عندما تُغفل حقوق الضحايا أو تقتصر على ترتيبات وقف خصومات مؤقتة، وتبرز الحاجة إلى فصل المساومة السياسية عن إجراءات العدالة وجبر الضرر، مع بحث إمكان التكامل بين المسارين ضمن قانون قابل للتطبيق ومقبول اجتماعيًا.

27 هيومن رايتس ووتش، «الظلم بحكم التصميم: الحاجة إلى إصلاح شامل للعدالة في ليبيا»، 2 يونيو 2025، مرجع سابق.
28 هيومن رايتس ووتش، «التقرير العالمي 2026: ليبيا» (أحداث 2025).
29 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «تقرير اللجنة الاستشارية وتوصياتها»، مايو 2025، مرجع سابق.
30 الأمم المتحدة، الأمين العام، «تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، S/2025/792، 5 ديسمبر 2025، مرجع سابق.
31 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الحوار المُهيكل: مسار المصالحة يراجع التوصيات»، 25 مايو 2026، مرجع سابق.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. الحوار المُهيكل في عامي 2025 و2026

أطلقت البعثة الأممية الحوار المُهيكل في ديسمبر 2025 ضمن خارطة الطريق، ووزعت مناقشاته على مسارات الحوكمة والاقتصاد والأمن والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، وأوضح تقرير النتائج أن هذا المسار جمع مشاركين من خلفيات ومناطق متعددة واستمر حتى يونيو 2026، مع التنبيه إلى أن التوصيات تعبر عن المشاركين الليبيين وليست بالضرورة موقفًا مؤسسيًا للبعثة نفسها [3][32].

تظهر أهمية الحوار في إعادة طرح صلة الإصلاح المؤسسي بالمشاركة العامة، لكن نجاح المنصة في الاستماع لا يساوي تنفيذ توصياتها، ويقتضي تقويمها مستقبلًا تتبع ما يُعتمد من المقترحات في القرارات الرسمية، وما يُنفذ منها، وكيف تُنشر أسباب عدم الأخذ ببعضها، بما يميز المشاركة الفعلية عن التشاور غير الملزم، وقد تناول مسار الحوكمة في مايو 2026 معوقات الإطار الدستوري والمؤسساتي والانتخابي ضمن هذا المنظور [14][33].

المبحث الرابع: الانتخابات وشروط الانتقال السياسي

1. القاعدة الدستورية والضمانات الانتخابية

يتكرر الخلاف في المسار الانتخابي الليبي حول توزيع الاختصاصات بين المؤسسات وطبيعة القاعدة الدستورية وترتيب الإجراءات وضمان القبول بالنتائج ولا تكفي معالجة هذا الخلاف بإعلان جدول زمني منفرد، لأن الجدول نفسه يحتاج إلى جهة مشرفة مقبولة وإطار قانوني قابل للتطبيق وسجل انتخابي وإجراءات طعن وقضاء يستطيع الفصل في المنازعات ضمن شروط أمنية مناسبة [8][34][14][35].

يتطلب الانتقال من الاقتراع إلى السلطة العامة الواضحة اتفاقًا مسبقًا حول ما الذي يتغير بعد ظهور النتيجة وكيف تسلم المؤسسات صلاحياتها ومواردها ومقارها، فإذا بقيت القوى التي تملك قدرة القسر خارج القواعد العامة، فقد يصبح التنافس الانتخابي امتدادًا للصراع على الاعتراف والموارد ومن هنا تأتي أهمية إدراج تعهدات علنية تحترم نتائج الاقتراع وآليات لمراجعة الاعتراضات وتدابير تحول دون تعطيل المؤسسات بعد الإعلان عنها.

2. العوائق القانونية والأمنية أمام الاستحقاقات

توضح وثائق العملية السياسية أن الخلافات بشأن القوانين الانتخابية والترشيحات وترتيب الاستحقاقات تقترن غالبًا بغياب ترتيبات أمنية موحدة، وأن الخشية من نتائج العملية قد تعوق حتى الاتفاق على الإجراءات الأولية، ويساعد تحليل هذه الخلافات على الفصل بين الاعتراض القانوني الذي يمكن الفصل فيه ضمن جهة مختصة وبين رفض سياسي لنقل السلطة يحتاج إلى تفاوض وضمانات أخرى [2][36][5][37].

لا توجد قاعدة تفيد أن الانتخابات المبكرة أو المؤجلة أفضل في كل الظروف على نحو مطلق، فالتقييم يتوقف على جاهزية المؤسسات والالتزامات والبيئة الأمنية ومدى تأثر الحقوق والحريات، وتوصي القراءة التحليلية بتقييم كل خطوة وفق متطلبات معلنة وقابلة للتحقق بدل تحويل المواعيد إلى غاية مستقلة عن جودة الانتقال السياسي.

---

32 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «التقرير الختامي للحوار المُهيكل»، 2026، مرجع سابق.

33 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «مسار الحوكمة في الحوار المهيكل يحرز تقدمًا»، 7 مايو 2026.

34 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «تقرير اللجنة الاستشارية وتوصياتها»، مايو 2025، مرجع سابق.

35 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «مسار الحوكمة في الحوار المهيكل يحرز تقدمًا»، 7 مايو 2026، مرجع سابق.

36 الأمم المتحدة، الأمين العام، «تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، S/2025/792، 5 ديسمبر 2025، مرجع سابق.

37 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، «إعادة النظر في اتفاقات تقاسم السلطة في ليبيا»، ديسمبر 2025، مرجع سابق.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الخامس: التدخلات الخارجية وانعكاساتها على الأزمة

1. تباين أدوار الفاعلين الخارجيين

أدت البيئة الإقليمية والدولية دورًا واضحًا في مسار الأزمة الليبية منذ 2011، لكن أنماط التدخل تغيرت بمرور الزمن من التدخل العسكري الدولي المبكر إلى أشكال متفاوتة من الدعم الأمني والسياسي والاقتصادي والوساطة، ويقتضي التحليل عدم اختزال هذه الأدوار في موقف خارجي موحد، لأن مصالح الدول وتقديراتها بشأن الأمن والهجرة والطاقة والنفوذ تختلف، وقد تتقاطع في مرحلة وتتناقض في أخرى [11][38][2][39].

تستخدم الدراسة مفهوم التدخل الخارجي لوصف تأثير فاعلين غير ليبيين في خيارات الأطراف من خلال الدعم أو الضغط أو الوساطة، دون افتراض أن كل تأثير يؤدي بالضرورة إلى نتيجة واحدة ولإثبات مسؤولية دولة بعينها عن واقعة محددة يجب الرجوع إلى دليل أصلي مؤرخ ولذلك تكتفي هذه الورقة بمناقشة علاقة التدخلات بتغير حوافز الفاعلين وفق حدود الوثائق المستخدمة.

2. العلاقة بين الدعم الخارجي والتسوية الداخلية

يمكن للدعم الخارجي أن يغيّر حسابات الأطراف الداخلية، إذ قد يزيد القدرة على الاستمرار في المواجهة أو يشجع المرونة التفاوضية بحسب نوعه وشروطه، وتظهر خطورة ذلك عندما تصبح موارد الدعم بديلًا عن التوافق الداخلي أو عندما تتعامل الأطراف مع الوساطات باعتبارها مجالًا للمنافسة على الاعتراف بدل تنفيذ التعهدات، في المقابل تستطيع المبادرات الدولية توفير ضمانات فنية ورقابية إذا اتصلت بمؤسسات ليبية مسؤولة عن التنفيذ [2][40][5][41].

التحدي الأساسي هو إعادة توجيه الحوافز نحو ترتيبات لا تعطي طرفًا مكسبًا مستقلًا من استمرار الانقسام، ويتطلب ذلك توحيد المواقف الدولية بشأن المبادئ الإجرائية الأساسية والالتزام بحظر السلاح والامتناع عن تشجيع الانقسامات، بالتوازي مع بناء قواعد ليبية شفافة لتوزيع الموارد وإدارة القوة العامة ولا يُفهم من هذا الطرح أن توافق الخارج يغني عن قبول الأطراف الليبية أو يحل محل الإرادة السياسية المحلية.

المبحث السادس: متطلبات التسوية المستدامة

1. مدخل مؤسسي تدريجي

تشير مراجعة الاتفاقات السابقة إلى أن التسوية القابلة للاستمرار تحتاج إلى مراحل مترابطة ومتزامنة قدر الإمكان، تبدأ هذه المراحل بتحديد المؤسسات والوظائف التي تستلزم توحيدًا عاجلًا والاتفاق على قواعد مالية وإدارية لإدارة مرحلة انتقالية محددة، وتأسيس آليات للتحقق من الالتزامات الأمنية، ثم استكمال الإطار الدستوري والانتخابي ضمن ضمانات معلنة، وتقتضي كل مرحلة مؤشرات متابعة بدل الاكتفاء ببيان سياسي عام [7][42][10][43][2][44].

يفيد هذا المنظور في تجنب مطالبة اتفاق واحد بحل جميع المشكلات دفعة واحدة، لكنه يحمل مخاطر أيضًا إذا تحولت المراحل المتدرجة إلى تأجيل مفتوح من دون ضوابط، لذلك يجب تحديد الجهة المسؤولة عن

38 مجلس الأمن، القرار 1973 لسنة 2011 بشأن ليبيا، 17 مارس 2011، مرجع سابق.
39 الأمم المتحدة، الأمين العام، «تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، S/2025/792، 5 ديسمبر 2025، مرجع سابق.
40 الأمم المتحدة، الأمين العام، «تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، S/2025/792، 5 ديسمبر 2025، مرجع سابق.
41 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، «إعادة النظر في اتفاقات تقاسم السلطة في ليبيا»، ديسمبر 2025، مرجع سابق.
42 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات، 17 ديسمبر 2015»، النص المنشور، مرجع سابق.
43 مجلس الأمن، «اتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار في ليبيا»، وثيقة S/2020/1043، أكتوبر 2020، مرجع سابق.
44 الأمم المتحدة، الأمين العام، «تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، S/2025/792، 5 ديسمبر 2025، مرجع سابق.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كل خطوة ومجالها الزمني وإجراءات الرقابة والمراجعة، مع توفير قنوات مشاركة مدنية تتيح مساءلة القائمين على المسار.

2. ضمانات الحقوق والمشاركة ومكافحة اقتصاد الانقسام

يستدعي المسار المستدام معالجة الأضرار التي تراكمت خلال سنوات النزاع، وتطوير استقلال القضاء وإجراءات العدالة وجبر الضرر، وفتح المجال للعمل المدني والإعلام المسؤول ضمن القانون، وتساعد هذه الضمانات على تقليل المخاوف من أن يستخدم تغير الحكومة لإقصاء خصوم أو حجب الحقوق، لكنها تحتاج إلى تشريعات واضحة وقدرة تنفيذية وإجراءات تظل متاحة للجميع [4][45][13][46][6][47].

يتكامل ذلك مع إصلاح الشفافية في الموازنة وتدفقات الإيراد النفطي وأجهزة الرقابة، لأن استمرار الغموض المالي يجعل الاتفاقات السياسية معرضة للمساومة على الموارد ولا يمكن تقديم تصميم مالي نهائي دون بيانات تفصيلية عن المؤسسات والإيرادات والإنفاق، لذلك تقترح الورقة إخضاع هذه المجالات لتقييمات مستقلة تصدر نتائجها دوريًا وتُستخدم في مراجعة السياسات [9][48].

مناقشة النتائج وحدود الاستدلال

تعزز الوثائق التحليل الذي يرى الأزمة نتاج تفاعل مستويات متعددة لا مسارًا خطيًا يتوقف عند مؤسسة واحدة، فقد أنشأ اتفاق 2015 إطارًا سياسيًا، وفتح وقف إطلاق النار 2020 بابًا لترتيبات أمنية، وأعادت خارطة طريق 2025 والحوار المُهيكل 2026 طرح ضرورة جمع المسارات الدستورية والمؤسسية والاجتماعية، لكن هذه الوقائع تثبت وجود مبادرات وتعهدات ومناقشات ولا تكفي وحدها للحكم بأن جميع النتائج نُفذت أو أن التفاعل بينها أنتج تسوية مستقرة [7][49][10][50][3][51].

كما لا تسمح الوثائق المستخدمة بعزل وزن التدخل الخارجي عن أثر النزاعات المحلية والاقتصاد الريعي وتنازع الشرعية في تفسير استمرار الأزمة، إذ تتداخل هذه العوامل وتتغير قوتها من مرحلة إلى أخرى، وتتمثل الإضافة المنهجية للدراسة في تنظيمها وفق الفصل بين جذور الصراع ومساراته وأدلة التنفيذ وشروط التسوية، مع الإقرار بأن التحقق السببي الأدق يتطلب دراسة حالات مؤسسية وبيانات مالية وأمنية ومقابلات تتجاوز حدود هذه الورقة.

النتائج

أولًا، لم يكن انقسام المؤسسات السياسية منفصلًا عن تعدد القوى المسلحة والمصالح المرتبطة بإدارة الموارد العامة ولذلك أثرت هذه المستويات بعضها في بعض عند كل محاولة لتوحيد السلطة.

ثانيًا، تتيح وثائق 2015 و2020 و2025 و2026 تحديد مبادرات سياسية وأمنية واجتماعية متتابعة، لكن تعددها لا يثبت في ذاته تنفيذ الالتزامات أو تراجع الانقسام على نحو مستدام.

ثالثًا، تظهر المراجعة أهمية التمييز بين شرعية الإجراء الانتخابي والقدرة اللاحقة على تسلم السلطة وتنفيذ القرار، كما تكشف الحاجة إلى ضمانات دستورية وقضائية وأمنية متفق عليها.

45 هيومن رايتس ووتش، «الظلم بحكم التصميم: الحاجة إلى إصلاح شامل للعدالة في ليبيا»، 2 يونيو 2025، مرجع سابق.
46 هيومن رايتس ووتش، «التقرير العالمي 2026: ليبيا» (أحداث 2025)، مرجع سابق.
47 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الحوار المُهيكل: مسار المصالحة يراجع التوصيات»، 25 مايو 2026، مرجع سابق.
48 البنك الدولي، «الآفاق الاقتصادية لليبيا: مسارات النمو المستدام وزيادة الإنتاجية»، 17 ديسمبر 2024، مرجع سابق.
49 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات، 17 ديسمبر 2015»، النص المنشور، مرجع سابق.
50 مجلس الأمن، «اتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار في ليبيا»، وثيقة S/2020/1043، أكتوبر 2020، مرجع سابق.
51 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «التقرير الختامي للحوار المُهيكل»، 2026، مرجع سابق.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

رابعًا، تتصل المصالحة الوطنية بمتطلبات جبر الضرر والعدالة واستقلال المؤسسات والمشاركة المدنية ولا يمكن اختزالها في تفاهم على توزيع المناصب أو إيقاف النزاع المسلح وحده.
خامسًا، يؤدي الفاعلون الخارجيون أدوارًا متفاوتة يمكن أن تؤثر في حوافز الأطراف الداخلية، لكن تفسير الأزمة تفسيرًا أحاديًا من خلال الخارج لا يتسق مع تعدد العوامل المحلية والمؤسسية.

التوصيات

إقرار جدول متابعة وطني تربط كل التزام سياسي أو أمني أو إداري بالجهة المسؤولة عنه وموعد إنجازه ودليله ومجال المراجعة الممكنة.
تطوير ترتيبات مالية شفافة للمرحلة الانتقالية توضح الموازنة العامة وأوجه الصرف والرقابة مع تجنب تحويل توزيع الموارد إلى أداة جديدة للمحاصصة.
ربط أي جدول انتخابي بإطار قانوني متفق عليه وإجراءات طعن فعالة وضمانات أمنية واضحة وخطة معلنة لتسليم السلطة بعد الإعلان عن النتائج.
دعم مسارات عدالة انتقالية ومصالحة محلية ووطنية تراعي حقوق الضحايا والنزوح والاختفاء القسري وتستند إلى مؤسسات قضائية مستقلة وقابلة للمساءلة.
تشجيع البحوث التطبيقية المقبلة على دراسة مسارات تنفيذ الاتفاقات في مؤسسات محددة بدل الاكتفاء بالوصف العام للأزمة، مع إتاحة بيانات موثوقة للباحثين والجمهور.

خاتمة

تُظهر الدراسة أن الأزمة الليبية خلال الفترة 2014 إلى 2026 تجاوزت كونها خلافًا على تشكيل حكومة أو موعد انتخابات، فأصبحت مرتبطة بعلاقات متشابكة بين التمثيل السياسي والقوة المسلحة والاقتصاد العام والتأثير الخارجي وعلى الرغم من المبادرات المتعاقبة لم يُترجم إنشاء الأطر التوافقية دائمًا إلى قواعد موحدة وإجراءات قابلة للتنفيذ، وهو ما يفسر استمرار الحاجة إلى ربط التسوية الانتخابية والمؤسسية بالأمن والحقوق والمصالحة.
وتخلص الورقة إلى أن معالجة الانقسام تتطلب الجمع بين الواقعية في ترتيب الإصلاحات والالتزام بمبادئ سيادة القانون والمساءلة والشمول، مع تجنب الادعاء بأن وصفة واحدة أو اتفاقًا منفردًا قادر على تجاوز جميع مصادر الأزمة، ويبقى اختبار هذه المقترحات في مؤسسات ومجتمعات محلية محددة خطوة ضرورية لإنتاج معرفة أدق بشأن شروط نجاح التسوية المستقبلية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

[1] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «خلفية عن البعثة وتطور ولايتها»، https://unsmil.unmissions.org/en/background
[2] الأمم المتحدة، الأمين العام، «تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا»، S/2025/792، 5 ديسمبر 2025، https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/2025-12/S_2025_792-EN.pdf
[3] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «التقرير الختامي للحوار المُهيكل»، 2026، https://unsmil.unmissions.org/ar/concluding-recommendations-of-the-structured-dialogue

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[4] هيومن رايتس ووتش، «الظلم بحكم التصميم: الحاجة إلى إصلاح شامل للعدالة في ليبيا»، 2 يونيو 2025، https://www.hrw.org/report/2025/06/02/injustice-design/need-comprehensive-justice-reform-libya

[5] مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، «إعادة النظر في اتفاقات تقاسم السلطة في ليبيا»، ديسمبر 2025، https://carnegieendowment.org/ar/research/2025/12/rethinking-power-sharing-agreements-in-libya

[6] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الحوار المُهيكل: مسار المصالحة يراجع التوصيات»، 25 مايو 2026، https://unsmil.unmissions.org/ar/news/structured-dialogue-reconciliation-track-refines-recommendations-based-on-lessons

[7] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات، 17 ديسمبر 2015»، النص المنشور، https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20-%20ENG%20.pdf

[8] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «تقرير اللجنة الاستشارية وتوصياتها»، مايو 2025، https://unsmil.unmissions.org/en/advisory-committee-report-and-recommendations

[9] البنك الدولي، «الآفاق الاقتصادية لليبيا: مسارات النمو المستدام وزيادة الإنتاجية»، 17 ديسمبر 2024، https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/12/17/libya-s-economic-outlook-pathways-to-sustainable-growth-and-increased-productivity

[10] مجلس الأمن، «اتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار في ليبيا»، وثيقة S/2020/1043، أكتوبر 2020، https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n20/287/98/pdf/n2028798.pdf

[11] مجلس الأمن، القرار 1973 لسنة 2011 بشأن ليبيا، 17 مارس 2011، https://digitallibrary.un.org/record/699777

[12] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات»، 17 ديسمبر 2015، https://unsmil.unmissions.org/en/news/photos-libyan-parties-sign-the-libyan-political-agreement-in-skhirat-morocco-17

[13] هيومن رايتس ووتش، «التقرير العالمي 2026: ليبيا» (أحداث 2025)، https://www.hrw.org/world-report/2026/country-chapters/libya

[14] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «مسار الحوكمة في الحوار المهيكل يحرز تقدمًا»، 7 مايو 2026، https://unsmil.unmissions.org/ar/news/structured-dialogue-governance-track-advances-work-towards-final-recommendations

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).